ندوة « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح »

تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨٢

د. غسان سلامة

ـ ١ ـ

ما زال العرب حرصاء على بقاء جامعتهم ، جامعة الدول العربية ، وما زال مثقفوهم ، واولئك منهم الذين لهم في السياسة رجل وفي الثقافة اخرى ، مصرّين على الا تكون الجامعة منبراً عكاظياً ، اطاراً بلا روح ، إرثاً دون مستقبل . قد يكون هذا هو الاستنتاج الاساسي الذي يعود به من أمضى في تونس ستة ايام دسمة تابع خلالها اعمال الندوة العلمية التي نظمها **مركز دراسات الوحدة العربية** تحت عنوان « الجامعة العربية : الواقع والطموح » . وقامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتمويل معظم نفقاتها كما ساهم صندوق النقد العربي بتمويل جزء من هذه النفقات . انما هذا الحرص ، انما هذا الاصرار بديا مرتبطين بالواقع العربي وضرورة الحفاظ على اطر تحتضن هويته ، تساهم في الحد من شرذمته ، في وقف نزاعاته و في درء الاخطار عنه ، اكثر بكثير مما كانا نابعين من تقويم ايجابي متحمّس لما انجزته الجامعة فعلاً . فالواقعية ، والصراحة والجرأة (احياناً قليلة) ، كانت تتحكم بمصير هذه الندوة ، بحيث عُزل في الجمع من كان هاجسه الوحيد الدفاع عن سياسة بلده ، وفقد استماع زملائه ، من كان في ذهنه حسابات وهو يتكلّم . لقد استعادت هذه الندوة ، بعضاً من مجانية النقاش الحر ، في زمن صار فيه هذا النقاش نقداً نادراً ، والمبادرة اليه مغامرة تحف بها المخاطر .

وبعض واقع الجامعة، تدخل في مسار الندوة عينها . اذ رأت الامانة العامة نفسها في وضع لا تحسد عليه من الضغوط غير المبررة من هذه الدولة العربية او تلك ، لسحب ورقة ، للاعتراض على وجود باحث . فكان لا بد للمركز، والحالة كذلك ، ان يقف بحزم دفاعاً عن استقلاليته ، كما عن كرامة مدعوّيه . ففعل ، معطياً لمندوبي عدد من الدول درساً واضحاً في التمييز بين البيان الرسمي المشترك والبحث العلمي ، وفي الفصل بين سجالات الجامعة ذاتها ، والنقاش العلمي الحر الدائر حول الجامعة ، التي ساهمت بتمويله فحسب . غير ان الامل كبير من ان الفائدة الجمة التي جناها الطرفان معا في هذا اللقاء الاشكالي بين رهط من المثقفين العرب والجامعة ، كفيلة ، في وضوحها واهميتها ، بالتغلّب على اي حساسيات وتحفظات .

ذلك ان اللقاء كان مهماً . لقد ساهم في اعمال الندوة عدد من الذين عرفوا الجامعة عن كثب او انهم يعملون اليوم بين جدرانها ، فأفادوا النقاش بخبرتهم الذاتية في التعاطي مع هذه البنية . ومن هؤلاء أمينان عامان للجامعة . الاول ، والحالي ـ هو الشاذلي القليبي الذي افتتح الندوة بخطاب مؤثر لم يخلُ من المرارة والاسى لما انحدرت اليه حال العرب والقيود التي تضعها الدول الاعضاء على قدرة الجامعة على المبادرة ، والثاني هو سلفه محمود رياض ، الذي عاش في اروقة الجامعة ردحاً من الزمن ، وكان له الدور الاساسي في تحديد مسارها خلال حرب ١٩٧٣ وبعدها . وكان وجود رياض ، وعدد من مواطنيه من مصر ، دليلاً ساطعاً على استمرارية النسيج السياسي العربي ، خارج تعرجات سياسة هذا البلد ، او انتقال تلك المنظمة . وشارك في اعمال الندوة ايضاً عدد من كبار موظفي الجامعة . وحضر اعمال الندوة ، دون المشاركة في اعمالها ، عدد كبير من موظفي الجامعة الآخرين ، وقد يكون هذا من حسنات انعقادها في تونس . اما المدعوّون من خارج الجامعة ، فقد تميّزوا في الاجمال إمّا بطول خبرتهم في العمل السياسي العربي او بتراكم تأثيرهم الفكري وغزارته في الساحة العربية .

- ٢ -

بدأت الندوة باستذكار نشأة الجامعة التاريخية من خلال بحث قدّمه **د. علي محافظة**، ورأى محافظة ان بعضاً من مشاريع الوحدة العربية سبقت فكرة تكوّن الفكرة القومية مثل مشروع ابراهيم باشا ، توحيد بلاد الشام مع وادي النيل . لكن الفكرة ما لبثت ان توهّجت في الاوساط السياسية ، بحيث رأى البريطانيون ، وهم القوة الاجنبية الكبرى ، ضرورة في تحديد موقف منها . ويرى الباحث ان السياسة البريطانية في فترة ما بين الحربين رأت في القومية العربية قوة سلبية ومدمرة فاتجهت الى دعم الاتجاه القطري ولو انها لم تظهر عداءها السافر لفكرة الوحدة العربية، ما دامت مجرد حلم او مثلاً اعلى يتعذر تحقيقه . لكن الحرب العالمية الثانية ، بالنظر الى الصدى الذي لاقته دول المحور في بعض الاوساط العربية ، فرضت على لندن ضغوطاً شديدة حملتها ، ازاء العرب ، على عدد من التدابير التوفيقية عبّر عنها كل من تشرشل وايدن في وثائق علنية خلال سنوات ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ ومنها خطاب ايدن الشهير في بلدية لندن ، وهو اول بيان بريطاني رسمي يدعم توثيق العلاقات بين البلدان العربية .

لكن هذا المشروع ما لبث أن ارتبط بفكرة تسوية مسألة فلسطين ، فبدا اي مشروع اتحادي وسيلة ناجعة لتقويم المسألة . اذاك تحرك العرب بدورهم . فاصدر نوري السعيد كتابه الازرق الشهير ، وما لبث النحاس ، رئيس وزراء مصر ان اعلن تبني بلده للفكرة ، بل تزعمه لمسار تحقيقها . وهذا ما حصل بالفعل ، اذ بدا الوفد المصري في الاسكندرية كما في قصر الزعفران ، مهيئا لموقفه ، عازماً على جعله مقبولاً من الاطراف المؤسسة الاخرى . وتم توقيع ميثاق الجامعة في ٢٢ / ٣/ ١٩٤٥ . ويرى محافظة « ان الميثاق جاء صورة صادقة للواقع الرسمي العربي . ولذلك كان قاصراً عن ارضاء طموح الجماهير وتطلعها الى الوحدة العربية . ولكنه ارضى بريطانيا التي رأت في قيام الجامعة خدمة لمصالحها في المنطقة وضمانة لها . لم يكن قيام الجامعة العربية بديلاً عن الوحدة او الاتحاد بين العرب وانما كان بديلاً عن حال الفوضى وعدم التنسيق القائمة بين دولهم قبل قيامها» .

وقد اثار هذا العرض نقاشاً واسعاً حول دور بريطانيا الفعلي في نشأة الجامعة ، كما حول اسبقية الدور المصري . ورؤي ان الباحث اكتفى احياناً بالسرد بينما كان من المتوقع منه مزيد من التحليل. وقد ساهم بعض من عرفوا تلك المرحلة ، بالادلاء بنُبَذٍ من ذكرياتهم .

وكان الرأي بالاجمال متفقاً على ان ميثاق ١٩٤٥ صيغ بذهنية محددة ، لم تعد لها اليوم مبررات . وجاء بحث د. **علي الدين هلال** في هذا السياق لتحليل المدى الكبير من الروح القطرية في صوغ الميثاق . فاسترجع العديد من بنوده ، في النص وفي الممارسة ليخلص انه معاهدة الحد الادنى ، لا التكريس الكبير لطموحات العرب . من هنا مشروع تعديله ، بحيث يتضمن اشارات واضحة الى طبيعته القومية لا الاقليمية فحسب. وقد عادت هذه الفكرة باستمرار خلال ايام الندوة ، بعد ان طرحها للنقاش ، في الجلسة الاولى ، كل من صديق شنشل ، ود. احمد طربين ومنح الصلح .

- ٣ -

وانتقلت الندوة بعد ذلك الى عملية تقويم واسعة **للادوار التي تؤديها الجامعة** في مختلف المجالات ، فتقدم الباحثون بثماني اوراق تشكل في مجموعها ، جردة شاملة لنشاط الجامعة ، يغلب عليها طابع التقويم النقدي ، وهي - وفي معظم الاحيان - ثرية باقتراحات عملية لرفع مستوى الاداء .

في المجال السياسي استمع المنتدون الى ورقتين . قدّم الاولى د. **حسن نافعة** عن « الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الاقطار العربية وفي القضية الفلسطينية » . فاهتم بما قامت به الجامعة للدفاع عن استقلال الدول الاعضاء (والمسألة طبعاً دقيقة ، طالما لم تحدّد هوية من يهدد هذا الاستقلال ، التيار القومي نفسه ام طرف خارجي؟) وللسعي ، من جانب آخر لاستقلال الاقطار العربية التي كانت ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار في الخليج وفي المغرب العربي الكبير خاصة . اما في المجال الفلسطيني ، فقد رأى الباحث « ان الجامعة العربية قد فشلت تماماً في الاتفاق على استراتيجية لمواجهة اسرائيل » . واثارت الورقة ردود فعل مختلفة ، منها ما قدّم اضافات تاريخية مهمة لمرحلة الخمسينات اغفلها الباحث ، ومنها ما طرح اشكاليات سياسية حول مدى امكانية اعتبار المعركة مع اسرائيل قومية بالفعل بالنظر لمسار الصراع ولموقف الفلسطينيين انفسهم احياناً . وقد جاءت هذه الملاحظات على لسان كل من محمد التازي مندوب المغرب لدى الجامعة ، ود. خلدون الحصري وآخرين .

وفي مجال سياسي آخر ، حاول د. **محمد السيد سليم** ان يتقصّى دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء باتباع منهج سلوكي كمي حديث وطموح فاختار ثلاثة عشر نزاعاً عربياً نشأت منذ ١٩٤٥ وطبّق عليها معايير كمية تشير الى اهمية النزاع والى مدى كفاية الجامعة في انهائه او تهدئته .ولا ريب ان المحاولة جديرة بالتأمل الا ان نتائجها استثارت عدداً من الحاضرين ولو ان هؤلاء انقسموا بين اقلية شككت بالمنهج ككل واكثرية رحبت بالمنهج واخذت على الباحث عدم تطبيقه بصورة سليمة . ومن الامور التي استثارت المناقشين اضفاء الباحث اهمية على الحرب الاهلية في اليمن (١٩٦٣) تفوق حوالى ثماني مرات اهمية النزاع حول الصحراء الغربية . وقد اعترض اللبنانيون ، بحدة احياناً على اعتبار الجامعة توصلت الى كفايتها الاعلى في تعاطيها مع الحرب اللبنانية الدائرة منذ ١٩٧٥ ، واعترض آخرون على الكفاية التي قدرها الباحث للجامعة في مختلف اشكال تعاطيها مع حرب اليمن . وأخذ على الكاتب ايضاً تمسّكه بالمقاييس الكمية دون اي محاولة تلقيح بعناصر من الواقع التاريخي المعاش . لكن اكثرية المنتدين اتفقت على تشجيع الباحث في محاولة رصده الحديثة لهذه الظاهرة الاساسية .

اما في **المجال الديبلوماسي** ، فقد قدم د. **احمد صدقي الدجاني** معالجة « لدور الجامعة في الحوار العربي الاوروبي » تضمنت تقويماً

هادئاً لاسباب توقف هذه الآلية وعطاء مستمداً من مشاركة الكاتب المباشرة في ممارسة هذا الحوار . وقد جرى نقاش علمي واسع حول امكانات احياء هذا الحوار ، بالنظر الى تبدل ميزان القوى منذ هزة ١٩٧٣ لغير مصلحة العرب . وبينما شدد الدجاني على اهمية البعد الحضاري ، رأى عدد من المعلقين ضرورة سبر اغوار علاقة اقتصادية اصبحت شديدة التعقيد . وشكك البعض في امكان تحرر اوروبا من ربقة الهيمنة الامريكية ، بينما رأى آخرون ان الضرورة تقضي بدعم اي تيار اوروبي ساعٍ للتحرر من هذه الهيمنة ، بفتح الباب عليه . وبرز بوضوح ان الرهبة التي اثارها العرب ، عسكرياً ونفطياً في ١٩٧٣ ، والتي جعلت كلمتهم مسموعة الى حد ، تلاشت منذ ذلك الحين . كما تبين للمنتدين انه ليس من السهل تحديد ديبلوماسية الحد الادنى العربي المشتركة وممارستها في ظل الخلافات العربية المستعرة ، خصوصاً منذ ١٩٧٥ .

وكانت هذه السمة بارزة ايضاً في البحث الذي تناول « دور الجامعة في التعاون العربي الافريقي » وقد قدمه **د. مجدي حماد** . اذ أثبت فيه سجلاً تاريخياً للعلاقات العربية ـ الافريقية فاسترجع الجوار المتحفظ قبل ١٩٦٧ الذي بني عليه حياد الافارقة في صراع العرب مع اسرائيل ثم حدث تحول ملموس بعد ١٩٧١ التي يعتبرها الباحث السنة ـ المفترق ، تميز بالانتقال نحو المطالبة بسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة وتشكيل لجنة الحكماء وارتفاع حجم المساعدات العربية لافريقيا وقد عجلت حرب ١٩٧٣ في سير هذا التحول الى ان انعقد اول مؤتمر قمة عربي ـ افريقي في آذار / مارس ١٩٧٧ في القاهرة . لكن الامور عادت الى التدهور منذ ذلك الحين ، وقد سهّل الغرب احياناً مشاريع اسرائيل للعودة الى القارة السوداء. واثبت غنى المناقشات التي اثارتها الورقة الفائدة الجمة التي يمكن ان تنجم عن عقد ندوة خاصة بالموضوع ، سوف ينظمها المركز فعلاً في خريف هذه السنة . وشارك في النقاش ، محمد فايق وزير الاعلام المصري السابق ود. عبد الحسن زلزلة ود. عبد الملك عودة وآخرون .

د.غسان العطية،وهومديرادارة الاعلام في الجامعة، كان أفضل من يمكنهم عرض دور الجامعة **في الميدان الاعلامي** ، وقد قام بذلك بالفعل بايجاز ودقة . فهو ذكّر بغياب اهتمام الميثاق بالاعلام ، ثم بفرض هذا الميدان التدريجي نفسه حتى تم انشاء ادارة مستقلة بدأت اعمالها سنة ١٩٥٣ وقد طورت سنة ١٩٥٩ ، وازدادت اهميتها مع بدء اجتماعات وزراء الاعلام العرب ، وكان اول لقاء لهم سنة ١٩٦٤ . وكانت الدائرة قد افتتحت فروعاً لها في الخارج ابتداء من سنة ١٩٥٥ ولها اليوم حوالى العشرين منها . ويؤيد العطية انشاء جهاز اعلامي مستقل في الجامعة لكنه يلاحظ ان مستلزمات نجاح هذا الجهاز لم تتوافر. ومن المآخذ التي يسجلها العطية قوله : « ان الاعلام العربي المقيد داخلياً سيبقى اعلاماً قاصراً اذا ما اتجه الى الخارج » . ويستند العطية الى عدد من مقررات القمم العربية ، فيفند تناقضاتها ليؤكد « فشل رأس الهرم العربي في استيعاب مهمة الاعلام ودوره الممكن عالمياً ، كما فشله في توفير الموارد المالية اللازمة لانجاح هذه المهمة » . ويأخذ العطية على القمم بالتحديد وضعها جهاز الاعلام تحت وصاية مجلس السفراء العرب لدى الجامعة (ممّا ادى الى نقاش حاد بين الباحث واحد هؤلاء السفراء الحاضرين) .

وبقيت المسألة المالية مطروحة حتى بعد ارتفاع اسعار النفط سنة ١٩٧٣ فبلغ مجموع التبرعات التي قدمت الى صندوق الاعلام حوالى ١٣ مليون دولار بينما كانت قمة الرباط قد

حددت مبلغ ٣٠ مليوناً . وبينما قررت قمة تونس تكثيف العمل الاعلامي باتجاه الولايات المتحدة ، ساهمت الدول الاعضاء بمليون دولار تقريباً لتنفيذ هذا الهدف المكْلف . لهذه الاسباب ، لم يتوان الباحث عن الجزم : « ان مؤتمرات القمة العربية فشلت في اعطاء الاعلام الاهمية التي يستحقها لا في التصور فحسب ولكن في التنظيم والتمويل ايضاً فكأنها بذلك حكمت عليه بالقصور الدائم » فهي المسؤولة عن : (١) عدم وضوح الهدف السياسي الذي يجب على الاعلام ابرازه ؛ (٢) انعكاس الخلافات العربية على عمل الجهاز بسبب ربطه بمجلس السفراء ؛ (٣) الاكثار من القرارات على مستوى الوزراء دون الاهتمام بتأمين التغطية المالية لها ؛ (٤) افتقار الجهاز نفسه للخبرات الاعلامية المجربة . وقد تكون من مظاهر هذه الازمة ان خمس المبالغ المخصصة للاعلام الخارجي تصرف فعلياً عليه بينما ينفق الباقي على المرتبات والايجارات . من هنا الاستنتاج المتشائم والواقعي في آن معاً : « من الخطأ توقع نجاح الجامعة في القيام بعمل اعلامي رائد » .

وقد اثار البحث ، الصريح في خلاصاته نقاشاً واسعاً شارك فيه **محمد حسنين هيكل** بمداخلة متميزة قارن فيها بين الملايين الضئيلة التي ينفقها العرب على اعلامهم الجماعي وبين مئات الملايين التي تنفق لدعاية كل بلد على حدة في الصحافة العالمية . والرقم الذي قدّمه (٤٠٠ مليون دولار) لهذه الدعاوة في خمس دوريات امريكية فقط اثار الذهول والخيبة في آن معاً ، بمجرد مقارنته بالشح المتواصل الذي ركّز عليه العطية بحثه .

اما **في الميدان الاقتصادي** ، فقد قدم د. **عبد الحسن زلزلة** الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بحثاً يبز البحث السابق بالصراحة والواقعية . فبعد عرض شامل للاتفاقيات والقرارات العربية ، من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الى قمة عمّان التي قررت اطلاق « عقد التنمية العربية » توصل الباحث للاستنتاج « بأن العلاقات الاقتصادية العربية ما زالت ثانوية الاهمية افقية الاتجاه بالقياس الى مجمل العلاقات الاقتصادية مع الخارج... ان تواضع النتائج وبطء الخطى وتعثرها في الميدان الاقتصادي الجماعي يكاد يكون السمة المميزة الغالبة لجهود جميع مؤسسات العمل المشترك ... ان من المفارقات ان يضعف الاهتمام بالتكامل الاقتصادي العربي وان تتعرض مسيرته للأزمات المتصلة في عصر تسوده التكتلات الاقتصادية » . ومن العراقيل التي حددها الباحث امام العمل الاقتصادي المشترك ، التناقضات والتفاوتات الهيكلية التنموية وسوء اختيار المداخل التكاملية ، وضعف المشاركة الشعبية . واشار الباحث ايضاً الى ضعف الارادة السياسية ، فالدول لم تبادر باقتراحات في المجلس الاقتصادي مثلاً الا بنسبة ١٤ بالمائة ، والتحفظات الفردية على القرارات عديدة ، كما ان التصديق على الاتفاقيات يتأخر او حتى لا يتم ابداً .كما لا تهتم الدول بتزويد الجامعة ببياناتها الاحصائية وبتشريعاتها . انعدام الارادة السياسية ، كان له حظ الأسد من المناقشة التي تلت، فأكد **عادل حسين** مثلاً ان الخبراء قاموا بكل ما يمكن وانه من اللاواقعية **تصوّر امكانية فرضهم مشاريع تكاملية عنوة على صانع القرار السياسي** ، او من وراء ظهره . وتميزت تعليقات عدد من الخبراء الذين ساهموا مباشرة في نشاط الجامعة الاقتصادي مثل **يوسف صايغ وفخري قدوري** .

في المجال التربوي ، تحدث د. **محيي الدين صابر** باسهاب عن دور الجامعة ، فتناول شؤوناً كالتعريب ، والتعاون في مجال التعليم ، ومحو الامية . وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حاضرة في الندوة ، من خلال عدد من كبار موظفيها .

وفي مجال لا يأتي ذكره مراراً على الرغم من اهميته الكبرى ، وهو مجال **حقوق الانسان** ، رأى د. **حسين جميل** ، نقيب المحامين العراقيين سابقاً ، ان على الجامعة العربية ان تصدر ميثاقاً عربياً لحقوق الانسان والحريات الاساسية يكون من جملة احكامه انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان ، وهي طبعاً غير محكمة العدل العربية المشار اليها في المادة ١٩ من الميثاق . ويتخذ الباحث من مجلس اوروبا والاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان كما من النموذج الامريكي المماثل نقاط انطلاق لاضاءة الطريق العربية. اما لماذا الميثاق ، ولماذا المحكمة ؟ فلأن « الشكوى من وقوع الانتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ترتفع من مختلف انحاء وطننا العربي ... فالقوانين الداخلية لا تكفي لضمان احترام حقوق المواطنين وحرياتهم » . ويؤكد الباحث على ضرورة لحظ امكانية قبول شكوى الافراد امام تلك المحكمة ، على ان يكون ذلك مقيداً بقبول الدولة المشكو منها لهذا الاختصاص . ويبدو ان الباحث يرى بوضوح الجانب المثالي من دعوته في ظروف التسلط الراهن . ولكنه يأمل ان دعوته تعبّر عن مطلب الرأي العام وان هذا سوف يساند ولا شك المساعي لابرام الميثاق وانشاء المحكمة . وقد اثار هذا الاقتراح نقاشاً واسعاً حول المسألة الديمقراطية بشكل عام ، وحول الامكانات الواقعية لتنفيذ الاقتراح . شارك فيه جوزيف مغيزل ود. مصطفى الفيلالي ومحمد سيد احمد ، وعلي خليفة الكواري ، وما لبث ان دخل معظم المشاركين في حوار واسع حول ازمة الديمقراطية .

- ٤ -

للقيام بهذه الادوار على افضل وجه ، على الجامعة ان تتكيّف ذاتياً بحيث تكون الآلة المناسبة ، لا عقبة اضافية امام العمل العربي المشترك . من هنا انكباب المنتدين ، من خلال ثلاثة ابحاث ، على وسائل التدخل ، والبنية الداخلية ، وعقبات العمل اليومي في الجامعة .

قدّم د. **عبد الحميد محمد الموافي** بحثاً مطولاً بعنوان « ديناميات العمل في الامانة العامة للجامعة العربية » . ولقد عرض الباحث اولاً لموضع الامانة العامة داخل الاطار المؤسسي للجامعة ، فناقش بروح نقدية التعديلات التي ادرجت في الميثاق الجديد معتبراً انها تزيد الامور غموضاً . ثم تساءل عن تكوين الامانة العامة في ضوء الميثاق ثم في الممارسة الفعلية ورأى ان المشروع الحالي لتعديل الميثاق يؤكد نقطة جدالية في السابق هي مدى تمتع الامين العام بصفة تمثيل الجامعة لدى الغير . واعطى المشروع للامين العام امكانية تنظيم الامانة العامة طالما لم يترتب على ذلك اي نفقات مالية اضافية ، كما اعطاه الحق في اختيار موظفين رئيسيين وتعيينهم دون العودة الى المجلس . بالمقابل حصرت قدرته على اختيار امناء عامين مساعدين . كما اعطى المشروع مجلس وزراء الخارجية حق مراقبة الامين العام الى حد اعفائه من منصبه . ويرى الباحث ان قضية اساسية تدور حول تطوير ولاء موظفي الجامعة ، وفشل الجامعة في خلق هذا الولاء مرده، برأي الباحث الى صورة الجامعة السلبية في الرأي العام العربي والاسلوب المتبع في اختيار الموظفين وفق اعتبارات القربى والصداقة . من هنا ضرورة رفع شأن صورة الجامعة لدى الانسان العربي ، والعناية بتدريب الموظفين واعتماد المعايير الموضوعية لاختيارهم .

ووضع الباحث يده على جرح نازف عندما ذكّر بعادة عدم وفاء البلدان العربية بالتزاماتها المالية نحو الجامعة الا انه لم يستفض - ربما بالشكل الكافي - في النظر للقيود المعلنة والخفية التي ترافق دفع بلدان اخرى لالتزاماتها ، خصوصاً بعد انتقال المقر الى تونس ، هذا الانتقال الذي قدّم عنه د. **ناصيف حتي** ، عدداً

من الملاحظات السريعة ، كانت بالفعل باباً لطرح امكانية عودة الجامعة الى مصر . وكان الرأي متفقاً ان هذا ممكن فقط ان عادت مصر الى العرب . وبينما بدا البعض متحمساً لعودة سريعة وربما غير مشروطة ، عدّد آخرون ، ومنهم **لطفي الخولي ويوسف صايغ** العقبات القانونية والسياسية التي تحول دون ذلك طالما بقيت اتفاقيتا كمب ديڤيد قائمتين . اما ورقة د. **محمد لبيب شقير** ، فقد تناولت « المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة وعلاقتها فيما بينها » . وللمستمع غير المختص ، بدت هذه المشكلات حقيقية ، والعقلية البيروقراطية تساهم في تعقيدها .

وفي الاطار عينه ، قدّم د. **ناصيف حتي** ، الخبير في قسم العلاقات الدولية في الجامعة دراسة مقارنة بين الجامعة والمنظمات الاقليمية المشابهة . وقد اختار لذلك منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية والجماعة الاوروبية ومجموعة دول جنوبي شرقي آسيا . ويرى الباحث ان اللحمة القومية التي تتميز بها الجامعة جديرة بأن تعطيها زخماً في دعم انشطتها التكاملية ، لكنه لا يعالج مفصّلاً الاسباب التي تبقي هذه الفرضية في مجال الاحتمال فحسب . ويرى الباحث ان الجامعة بنفسها تشكّل مشروعية قومية لا اقليمية ، لكنه يضيف ان حركة المد القومي غائبة حالياً . ويقارن حتي مواثيق هذه المنظمات فينبه الى فقر ميثاق الجامعة في اغفال اي الزام بعرض النزاعات العربية على الجامعة ، وتراجعه عمّا كان ورد في بروتوكول الاسكندرية من تحديد للنزاعات اذ اغفلت الخلافات المتعلقة بسيادة الدولة او سلامة اراضيها . وتبدو وسائل حل النزاعات فقيرة بالمقارنة مع المنظمات الاخرى، خصوصاً بعد فشل اقتراح سوري جزائري عراقي سنة ١٩٦٦ بانشاء لجنة وساطة وتوفيق وتحكيم ضمن اطار الجامعة . كما لم يلحظ الميثاق اي اشارة للوحدة .

اما ما حدث بعده ، ارتكازاً على الميثاق ، فاهمّه تجربة القمم العربية ضمن اطار الجامعة . اما الامانة العامة ، فقد استطاعت تعظيم شأنها في تأكيد مبدأ شخصيتها الدولية المستقلة . لكن ادوات هذا التطوير بقيت منعدمة ومنها غياب التنسيق بين المجالس والامانة العامة والاجهزة المتخصصة ، وانقطاع افقي على مستويين في الامانة العامة : مستوى الادارات العامة ومستوى الادارات الفرعية ، وفقدان التوازن في حجم الادارات العامة وهو لا يعكس في الاجمال اهتمامات المنظمة ، واخيراً غياب اجهزة الدراسات والابحاث . اما التفاعل ضمن الجامعة فيغيب عنه التحليل اجمالاً ويغلب عليه حسب تعبير الباحث « تفاعل المزايدة او المقايضة : مقايضة التأييد على قرار مرتبط تقديمه بدولة بالتأييد على قرار مقدم من دولة اخرى » . ويؤكد حتي، نقلاً عن سفير احدى الدول العربية لدى الجامعة ان اكثر من اربعة آلاف ومائة قرار صدرت حتى الساعة عن الجامعة لم ينفذ منها اكثر من عشرين بالمائة .

لذا يقول الباحث ان « الامر انتهى بالجامعة الى ان تكون مجرد سكرتارية ادارية تقوم بادنى اعمال التنسيق الفني خلال المؤتمرات للدول الاعضاء وتقوم ايضاً بدور ساعي البريد للمذكرات والتعميمات والتوصيات العربية » . لهذه الاسباب نرى الباحث متحمّساً لتعديل الميثاق بشكل يتأكد فيه هدف الوحدة العربية ، كما يفترض فيه التركيز على قضايا الامن القومي والامن الاقتصادي وعدم الانحياز . كما يشدد على ضرورة اعتماد مبدأ الالزام بالاكثرية بدل الاجماع في حالات عديدة . وهو يرتكز على ما سبق لتصور هيكل عام جديد للجامعة بحيث يكون لها امين عام تلتحق به وحدات مؤلفة للقيام بمهمات محددة . كما يقترح انشاء وحدات ابحاث واعطاء صلاحيات اوسع للامين العام واحداث جهاز

للتحكيم وفض النزاعات وانشاء محكمة عدل عربية وهيئة استشارية تكون بمثابة خطوة اولى نحو انشاء برلمان عربي .

- ٥ -

قال محمد حسنين هيكل ان العمل الصحفي يقتضي الاهتمام « بقفلة » المقال اكثر من بدايته ورأى في ان منظمي الندوة احسنوا بتخصيص اليوم الاخير للورقة التي قدمناها للندوة ولورقة جميل مطر . وفي **ورقتنا** ، وكانت بعنوان « الجامعة والتكتلات العربية » . حاولت ان اثبت في بحثي ان مسألة الهوية لدى عرب اليوم ، ليست محلولة وان البحث فيها ليس ترفاً ، فالدماء تراق من حولها والخلافات تستعر .

فمرحلتنا هذه تشهد تنافساً بين المؤسسات الاقليمية يخفي في ثناياه صداماً بين الهويات . واسترجعت في هذا السبيل جدليات اربع . اولاها جدلية القومي والديني ، وكلاهما ادى الى نشوء منظمات دولية مستقلة : جامعة عربية / مؤتمر اسلامي، ولاحظت الازدواجية المتوازية بين المنظمتين مضيفاً ان المشكلة الحقيقية تكمن في ان الفكر القومي العربي ، التقليدي والحديث ، لا يقبل بهذا التماثل ولا يرتاح لهذه الموازاة فما يطمح اليه هو وحدة اما اندماجية او اتحادية لا بناء نقطة التقاء اضافية للحكومات والدول . فهو لا توازن في الطوبى ذاك ان الطوبى الدينية في مشروعها الراهن لا تمس الحدود والسيادات بينما الجامعة هي ، للقوميين العرب على اختلافهم ، نقطة الصفر التي منها الانطلاق نحو مطامح اهم قد تحوّل - ان تحركت - العلاقة الساكنة بين القومي والديني الى علاقة دينامية ربما حادة .

الجدلية الثانية هي جدلية القومي والاقليمي او بالاحرى جدلية نظرة العرب لانفسهم ونظرة الآخرين اليهم . فاعدت هنا تاريخ العرب المعاصر مذكراً باهم المشاريع التي سعت لربط العرب باقطار مجاورة ، حلف بغداد والحلف الاسلامي وغيرهما واضفت ان ما يميز هذه الجدلية دور القوى الدخيلة فيها . فهذه الجدلية صورة عن تناقض ما يريده معظم العرب لانفسهم وما يريده بعضهم القليل بالتعاون مع دولة اجنبية . هذه الدولة كانت بريطانيا حتى السويس ، والدولتان العظميان منذ ذلك التاريخ ورأيت ان التنافس الساكن احياناً والمتحرك احياناً اخرى بين القومية والجيواستراتيجيا سيبقى حيا وحادا في القريب المنظور لذا من الضروري البحث عن وسائل تثبيت ضوابط قومية لتصرفات البلدان العربية التي تخترق الاطار القومي ، بحيث يكون الضرر الناتج عن ذلك طفيفاً وقابلاً للاصلاح في المستقبل .

اما جدلية القومي والمحلي فهي جدلية الكل والجزء، سواء أكان هذا الجزء مغربياً ، ام معبّراً عن وادي النيل ام الهلال الخصيب ام الخليج . ويشكل مجلس التعاون الخليجي في هذا المضمار وعلى الرغم ممّا يقوله القيّمون عليه تحدياً مهماً للاطار العربي الشامل . وقد رأينا ان الهاجس الامني قد حكم قيام المجلس وتطوره وان هناك خطراً حقيقياً من تحول المجلس من اداة وحدوية الى اداة تسهيل ربط امن الدول المعنية . هذا الامن سيبقى هشاً ان لم يكن عربياً بالنظر الى قدرات الدول الست الهشة ، انسانياً وعسكرياً . طبعاً لا يمكن للقومي ان يلغي المحلي ولا من مصلحته ذلك . لكن شرط تأييد الوحدات المحلية وضوح الهدف من التجمّع وظروفه التاريخية المحددة . يحق طبعاً لدول العرب الغنية ان تتجمع في اطار دون غيرها من دول العرب الفقيرة وانما بشرط الا يكون الهدف مزيداً من الشح ازاء هذه الاخيرة. فهناك بالفعل وحدات تنشأ لتشكل عقبات امام الوحدة الفعلية والتيار الانعزالي خبز السياسة العربية اليومي ومن المحيط الى الخليج .

الجدلية الاخيرة المعالجة ، هي تلك التي يبنيها عدد من البلدان العربية استناداً على المادة التاسعة من الميثاق بهدف انشاء محاور ضمن الاطار العربي . لم يتوقف النظام العربي لحظة عن فرز هذه المحاور السياسية المتنافسة ام المتناقضة . وبعد عرض لأهم هذه المحاور خلال ربع القرن المنصرم . وخلص البحث الى : التأكيد ان هذه الجدلية هي ايضاً بحاجة الى ضوابط بحيث لا تبقى المواجهات العربية هي الشغل الشاغل للطاقات العربية .

وانتهى البحث الى ان المرحلة الراهنة تتميز بانحسار واسع للانتماء القومي ، فكراً وممارسة بينما نشهد تشابكاً وتداخلاً في الجدليات الاربع . وكأن المنطقة كانت حبلى بكل هذه الجدليات المنافسة او المناهضة للتيار القومي ، فما ان انكسر ساعد هذا حتى انفجر الكبت ونمت التيارات الايديولوجية في كل حدب وصوب . ومسألة الهوية بالذات ما زالت تثير العواطف والاهواء بل والحروب.

وحاول **جميل مطر** تلمّس المستقبل من خلال تحديات الثمانينات . وفي رأي مطر ثلاثة متغيرات حكمت ولادة الجامعة : الفكر القومي ، والتدخل الحاد من البيئة الدولية ، والقطرية البارزة في منطق السيادة الوطنية . فالجامعة والحال كذلك منظمة اقليمية قومية تتعرض لتصارع ثلاثة انواع من الارادات : ارادة الفكر القومي وارادة الاقطار الاعضاء وارادة البيئة الدولية . لذلك جاء ميثاقها تعبيراً عن الحد الادنى من الطموحات العربية . كما تحددت وظائفها في شكل سكوني تغيب عنه فاعلية الطرف المستقل الا نادراً . فالجامعة منبر يحافظ ولو رمزياً على عروبة النظام . والجامعة موازن يقوم بتخفيف آثار اختلال توازن القوى العربية ، وهي طرف متشدد في علاقات العرب بالعالم كما ظهر ذلك جلياً في قمم الخرطوم وعمان وفاس ، والجامعة وسيلة ناجعة لامتصاص نقمة الشعوب ضد حكوماتها .

هذا لا يعني طبعاً ان الامانة العامة استكانت لهذه الادوار الثانوية . لقد عمل الامين العام على توسيع صلاحياته ووضع قاعدة من حقه فيها المبادرة في كل المجالات ، بل فرض ، تدريجاً ، نفسه موقعاً للتعبير عن ارادة الرأي العام العربي . اما بعد ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ ، فقد وجدت الجامعة نفسها مستقرة في بلد قرر احياء الاطار الذي تحتضنه الجامعة وتثويره . « فبينما كان الامين العام الاول يضطر الى الادلاء بتصريحات متناقضة او توفيقية عن الوحدة والسيادة القطرية او عن القومية العربية والوحدة الاسلامية كان الامين العام الثاني منسجماً في مواقفه وتصريحاته ومؤيداً للوحدة القومية العربية » . لكن اشكالية العلاقة بين الجامعة وبين دولة المقر ـ وكانت آنذاك مصر الناصرية ـ كانت حادة للغاية . وقد لمّح الباحث دون استفاضة بتأثر الجامعة ، بل بتعطيل دورها احياناً من جراء قيام تلك العلاقة .

اما الامين العام الثالث (بعد ولايتي عزام وحسونة) ، السيد محمود رياض ، فقد وجد نفسه « في ظروف لا عهد للامانة العامة بها . ولم تكن علاقاته بدولة المقر افضل ارصدته اذ بدأت ولايته مع بداية تنصل حكومة مصر من مشروعياتها القومية، ونزوعها الى العمل المنفرد ، فضلاً عن انها منعت عنه التأييد السياسي والمعنوي » . ويرى جميل مطر ان الامانة العامة استطاعت في مرحلتها هذه الصمود والالحاح واحسنت المواجهة المباشرة .

اما المرحلة الراهنة فيصفها مطر بأنها مرحلة التبعثر ، التي تزيد من مآسيها عناصر التسابق على الزعامة بين العرب بعيد انعزال مصر . وزادت مواقع هدر امكانات النظام إن في نزاعاته الداخلية او في تحالفاته وتوريطاته الخارجية مع دول الهامش كما بلغ التناقض بين الثراء الفاحش والفقر المدقع اوجه ، في ارتفاع متواز لارصدة عدد من الدول ولديون عدد آخر منها . وقال مطر في هذا السياق : « ان قيام

مجلس التعاون الخليجي يشكل في حقيقته امل المجموعة النفطية في ان تجد الاطار المؤسسي الذي تلجأ اليه اذا ما شعرت بضرورة الانعزال والتقوقع، او الانطلاق منه نحو نظام اسلامي او شرق اوسطي اوسع من النظام العربي ». اما الامانة العامة فهي ايضاً وجدت نفسها ضحية لهذا التطور « اذ استغل بعض الدول الاعضاء الوضع لتضاعف من ضغوطها على الامانة العامة عن طريق اكساب مندوبيها لسلطات اوسع لدى الامانة العامة ، او عن طريق فرض مزيد من الارتباطات القطرية على موظفي الامانة العامة » . ولاحظ الباحث ايضاً تعمق الولاءات القطرية المتزايد لدى الموظفين على حساب ولائهم للمؤسسة .

لكن مطر ليس متشائماً الى الحد الاقصى . فلدى الامانة العامة امكانات للتكيف مع هذا الواقع . ويعطي عدداً من الامثلة تستطيع الجامعة من خلالها اثبات شخصيتها كتعديل الميثاق واطلاق العمل الاقتصادي المشترك والاهتمام الدؤوب بالاعلام الخارجي . وقد يكون تركيز الامين العام على الثالث من هذه الامثلة قائماً على العراقيل الهائلة التي صادفتها الامانة العامة في الاول والثاني منهما ،خصوصاً منذ قمة عمان .

ويحاول مطر استشراف المستقبل فيرى ان أول واجبات الجامعة الوصول الى الرأي العام العربي لطرح خطورة التحديات التي تواجه الامة العربية . فالمهم ، برأيه ، ان تعمل الامانة العامة على تعبئة الجماهير العربية، فالذاتية الحضارية العربية مهددة ، والقيم العربية مهددة تحت وطأة انشطار العرب اثرياء وفقراء . ويرى مطر ، عن حق ولا شك ، ان الاعلام المتداول حالياً في الامانة العامة خاطىء في توجهه المستمر نحو الرأي العام الاجنبي مهملاً الانسان العربي ذاته . اما في المجال السياسي ، فهو متحمس لعقد قمم مصغّرة في اي مناسبة ، وخصوصاً الى مواجهة صريحة مع المنظمات والمؤسسات العربية الاقليمية المنافسة . وقد حاول د. سعد الدين ابراهيم الى جانب تعقيبه الثري على ورقتنا ، استخلاص عدد من امثولات الندوة ، مذكراً باهم ما جاء فيها وكذلك فعل د. علي الدين هلال . فاثارا نقاشاً متجددا حول عودة عدد من قادة التيارات السياسية المشاركين عن اطروحاتهم السابقة .

وقد استفادت الندوة ، بالاضافة الى ما سبق ، من مداخلات مهمة لعدد من المجربين من مثقفي العرب وسياسييهم امثال د. عزيز صدقي ومحمود رياض وعبد المنعم الرفاعي وصديق شنشل و د.قسطنطين زريق ومحمد حسنين هيكل ولطفي الخولي ... ولا مجال طبعاً لذكر كل الاسماء . كما كان الجيل الجديد من الباحثين ممثلاً بعدد من افضل مثقفيه . وكلا الجيلين استفاد الى حد كبير من حرية الرأي ومن مستوى النقاش الراقي . وكانت الندوة ، الى ذلك ، تجربة نأمل جميعاً الا تكون يتيمة ، للقاء حميم وصادق بين الجامعة ، وهي لا تخلو من الوطنيين الحرصاء على اعطائها زخماً جديداً، وبين المثقفين العرب ، المستقلين في الرأي ، البنائين في النقد . وكانت الندوة ايضاً ، اكثر من اي ندوة من ندوات المركز الاخرى مناسبة ، ان في القاعة او في اللقاءات الجانبية ، لطرح مصير العرب ، على بساط البحث الجدّي ، بينما دنيا العرب تشهد من الخليج الى لبنان ، ومن اليمن حتى الصحراء الغربية استمراراً مأساوياً في نزف الدم وهدر الامكانية .

وبقي السؤال الذي طرحه د. قسطنطين زريق على نفسه وعلى محاوريه ماثلاً في الاذهان : اين الخلل ؟ اهو في الفكر القومي العربي نفسه ام فيمن حملوا لواءه ؟ لكن طرح السؤال نفسه اصبح نادراً . « فسلطة الانظمة الحاكمة في الترغيب والترهيب تتصاعد في كل بلد عربي . هناك الاغراءات المالية والسلطوية من جهة ، واساليب الدعاوة المشتدة نفاذاً وانتشاراً من جهة اخرى ، ولا نفس وسائل المنع والقمع وتقييد حرية القول والفكر والعمل » . وكانت الندوة ، مدخلاً فكرياً وعملياً ، لتعدّي هذه الاغراءات ، ولتحدّي تلك الدعاوى □